«اسرائيل» محل «فلسطين» في الجزء الاكبر من البلد، بينما ضمت اجزاؤه الاخرى الى هذه الدولة، او اخضعت لحكم تلك، من الدول العربية المجاورة. وتحولت القضية الفلسطينية الى مجرد قضية لاجئين تبحث في تقارير وكالة الغوث وما يتعلق بها، دون ان يخلو بحثها هذا، من حين الى آخر، حتى من «تقريع» يطلقه ممثل هذه الدولة او تلك، من الدول المساهمة في تمويل الوكالة. اما الشباب الفلسطيني، الذي بقي متمسكا بوطنيته ويحلم بالعمل من اجل قضيته، فقد انقسم على نفسه منضوياً تحت لواء تنظيمات صغيرة عديدة، ليس من السهل احصاء عددها، كانت تناصب بعضها البعض العداء او انعدام الوفاق، على الاقل، من ناحية؛ بنيما تطاردها الانظمة العربية هنا وهناك، كل حسب طريقته ومزاجه، من ناحية ثانية. غير انه لم تمر الا بضع سنوات، تخللتها حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بانعكاساتها المختلفة على المشرق العربي، حتى راحت هذه الصورة المأساوية تضمحل تدريجيا، متغيرة نحو الاحسن. فخلال النصف الثاني من الستينات، كانت معظم القوى الفاعلة الفلسطينية قد انتظمت في عدد من المنظمات الفدائية، واضحة المعالم بشكل او بآخر، انضوت تدريجيا تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وسرعان ما سيطرت عليها. وبدا ذلك كأنه محاولة جادة لانشاء اطار فعال، مليء قلبا وقالبا، لعمل فلسطيني جماعي منظم بهدف خدمة الفلسطينيين والعمل من اجل قضيتهم، باسلوب يتلاءم مع روح العصر والاوضاع العربية والدولية. كذلك لم تمر الا بضع سنوات اخرى حتى تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها تلك، من الحصول على اعتراف عالمي بها، ممثلا في قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة، الصادرة في خريف العام ١٩٧٤، باعتبارها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وكذلك انتزاع اعتراف عربي مماثل بها في مؤتمر القمة العربي في الرباط، الذي عقد آنذاك ايضا. وبذلك يكون العمل الفلسطيني المتجدد (ونسميه «متجددا» لتمييزه عن العمل الفلسطيني سابقا، خلال فترة الانتداب مثلا) قد تمكن خلال العقد الاول من نشاطه العلني «الرسمي»، ان صح التعبير، اي خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، من اعادة المسألة الفلسطينية الى الخريطة او إلى المفاهيم السياسية العالمية. وهذا انجاز مهم للغاية، اذ لا بد من تحقيق الاعتراف السياسي اولا، كمقدمة لا بد منها لاي اعتراف «جغرافي» يتعلق بأرض ووطن.

واذا كان العقد الاول قد انتهى بما اشرنا اليه، فان العقد الثاني، اي السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤، قد شهد تطورا ايجابيا آخر، لا يقل اهمية عن مسألة الاعتراف السياسي، وان بدا احيانا هامشيا او غير ملموس. ونقصد بذلك اضمحلال او افول نجم الرفض العدمي المرفوض وحلول العقلانية محله في الفكر السياسي الفلسطيني. فقد بدأ هذا العقد، فلسطينيا، بتبني برنامج «النقاط العشر» الداعي الى اقامة «سلطة وطنية» فلسطينية على اي جزء يتم تحريره من ارض فلسطين، فيما بدا كأنه بداية المسار السياسي العقلاني، وانتهى بالدعوة الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة في فلسطين، من خلال تسوية عادلة لازمة الشرق الاوسط تشارك فيها جميع الاطراف المعنية. واذا كنا نصف هذا الموقف بانه «عقلاني»، فليس لاننا مغرمون بـ «التسوية»، او نكاد «نطق» حبا بدعاتها، بل لاننا، انطلاقا من القول المعروف ان السياسة هي علم الممكن، نعتقد ان الممكن واقعيا (مع وجود اكثر من ٣ ملايين يهودي على ارض فلسطين) وعربيا ودوليا (و «دوليا» هي المهمة، حيث ليس هنالك اي تفهم، في هذا المجال، لاعتبارات مختلفة، للرفض العدمي الفلسطيني) هو تسوية عادلة فقط للقضية الفلسطينية، تقوم حتما على تقديم تنازلات من قبل الفلسطينيين. وهذا، فقط، هو الممكن، لا غيره.